الجمهورية التونسية

وزارة العدل

التقرير السنوي للأداء

لسنة 2020

سبتمبر 2021

الفهـــرس

المحور الأول التقديم العام 2
1. نتائج الأداء لسنة 2020: 3
2. تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2020: 4
المحور الثاني: تقديم تنفيذ برامج المهمة 7
البرنامج عدد1: برنامج العدل 8
1- تقديم نتائج الأداء لبرنامج العدل وتحليلها: 9
2- تقديم لتنفيذ ميزانية برنامج العدل: 20
البرنامج عدد 2: برنامج السجون والإصلاح 23
1- تقديم نتائج الأداء لبرنامج السجون والإصلاح وتحليلها: 24
2- تقديم تنفيذ ميزانية برنامج السجون والإصلاح: 36
البرنامج عدد 9: برنامج القيادة والمساندة 39
1- تقديم نتائج الأداء وتحليلها: 40
ديوان مساكن القضاة وأعوان وزارة العدل فاعل عمومي متدخل في برنامج القيادة والمساندة 50
2- تقديم لتنفيذ ميزانية برنامج القيادة والمساندة: 51

المحور الأول

التقديم العام

1. نتائج الأداء لسنة 2020:

تقوم مهمة العدل على تعزيز ثقة المواطنين في عدالة مستقلة تضمن سيادة القانون وإحترام الحريات والحقوق الفردية والجماعية وحسن سير المؤسسات القضائية والسجنية وذلك من خلال توفير نظام عدالة نزيه وفعّال يمكن النفاذ اليه من الجميع ودون تمييز.

ولذلك تمّ العمل ضمن برامج المهمة على إرساء عدالة جيّدة توفر ضمانات احترام حقوق المتقاضي وحماية حقوق الموقوفين وأن تكون قريبة من المواطنين يمكن النفاذ اليها في أحسن الظروف وتتميز بالمصداقية والشفافية في علاقة بينها وبين محيطها.

وعلى ذلك الأساس حدّد المشروع السنوي للأداء لسنة 2020 عدد 10 أهداف للبرامج الثلاث لمهمة العدل تصب جميعها في رؤيتها الإستراتيجية وترمي الى تحسين المرفق القضائي بما يستجيب لحاجيات المتقاضين والمستثمرين والنّهوض بالمؤسسة السجنية بما يضمن الرقي بمنظومة حقوق الإنسان.

وبناءا على ذلك تمّ توزيع اعتمادات المهمّة على برنامجين أساسيين وهما برنامج العدل الذي يخص المحاكم بمختلف أصنافها والمعهد الأعلى للقضاء والمعهد الأعلى للمحاماة، وبرنامج السّجون والإصلاح المعني بالمؤسّسات السّجنية والإصلاحية والمدرسة الوطنية للسجون والإصلاح مدعومين ببرنامج للقيادة والمساندة مركزي وجهوي.

ولئن كانت الرغبة في سنة التصرّف 2020 متجهة الى التّركيز على تكريس ثقافة تحقيق النّتائج إلاّ أنّ جائحة وباء كورونا التي بدأ إنتشارها في شهر مارس 2020 غيّر نسبيا من برامج ومشاريع المهمة خاصة مع تعطل سير العمل في فترات هامة بسبب الحجر الصحي الشامل أو الموجه الأمر الذي حال دون تحقيق الأهداف المرسومة بالشكل المرضي، رغم أن نسبة استهلاك الاعتمادات المرسمة قد فاقت 99.23 % باعتبار أن التأجير كان يمثل الجزء الأكبر من الميزانية (حوالي 80%).

إنّ الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد بسبب الأزمة الاقتصادية والمالية الناجمة عن انتشار وباء فيروس كورونا، ورغم حاجة قطاع العدالة إلى اعتمادات ووسائل إضافية باعتبار خصوصية نشاط الوزارة وما تواجهه من تحديات سيّما في مجالات مكافحة الإرهاب ومقاومة الفساد الاقتصادي والمالي وحلّ الإشكاليات والنزاعات العقارية التي لها تأثير مباشر على مناخ الإستثمار بالبلاد، فإن الواجب يدعو الى مزيد من الترشيد والحوكمة واختيار الأولويات وذلك بالتعاون والتنسيق مع مختلف شركاء القطاع وخاصة المجلس الأعلى للقضاء والجمعيات المهنية والنقابات وجميع الهيئات والمنظّمات بمختلف اصنافها.

2. تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2020

جدول عدد 1:

تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيـــــان النفقات		تقديرات 2020	إنجازات 2020	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
		ق. م التكميلي(1)	(2)	المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	603300	602646	654	99.89
	اعتمادات الدفع	603300	601749	1551	99.74
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	65850	65782	68000	99.90
	اعتمادات الدفع	65850	64669	1181	98.21
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	14082	13937	145	98.97
	اعتمادات الدفع	14082	13937	145	98.97
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	617030	108334	508696	17.56
	اعتمادات الدفع	62550	59680	2870	95.41
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	0			
	اعتمادات الدفع	0			
المجموع	اعتمادات التعهد	**1300262**	**790698**	**509564**	**60.81**
	اعتمادات الدفع	**745782**	**740035**	**5747**	**99.23**

* دون اعتبار الموارد الذاتية

يتبيّن من خلال هذا الجدول أن نسبة تنفيذ ميزانية سنة 2020 قد بلغت**99.23%** مقارنة بتقديرات ميزانية الوزارة لتلك السنة. وهي نسبة تبيّن قدرة الوزارة على التنبؤ والبرمجة وتنفيذ ميزانيتها، مع التأكيد على أنّ أكثر من 80 % من ميزانية المهمة قد خصصت للتأجير كما أنها تعكس من جهة أخرى الحاجة الملحة الى إعتمادات لضمان الحد الأدنى للسير العادي للقطاع، حيث لوحظ أن ضعف الإعتمادات على مستوى التسيير خلف ديونا مؤكدة خاصة تجاه بعض المزودين والشركات الوطنية.

أما بالنسبة لإعتمادات التعهد الخاصة بنفقات الإستثمار فلم تتجاوز 17,56% ويرجع ذلك لتراكم إعتمادات التعهد على مستوى الإدارات الجهوية للتجهيز منذ سنوات والبطء المسجل في تنفيذ المشاريع ذات الصبغة الجهوية.

جدول عدد2:

تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات:

التوزيع حسب البرامج

الوحدة: ألف دينار

البرامج		تقديرات 2020 (ق. م التكميلي) (1)	إنجازات 2020 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
برنامج العدل	اعتمادات التعهد	595893	**341767**	**254026**	**57.37**
	اعتمادات الدفع	324233	**321485**	**2748**	**99.15**
برنامج السجون والإصلاح	اعتمادات التعهد	611407	**398167**	**213240**	**65.12**
	اعتمادات الدفع	374907	**374098**	**809**	**99.78**
برنامج القيادة والمساندة	اعتمادات التعهد	92962	**50664**	**42298**	**54.50**
	اعتمادات الدفع	46642	**44451**	**2191**	**95.30**
المجموع العام	اعتمادات التعهد	**1300262**	**790698**	**509564**	**60.81**
	اعتمادات الدفع	**745782**	**740035**	**5747**	**99.23**

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

يتبين كذلك من خلال هذا الجدول أن نسبة تنفيذ ميزانيات كل واحد من البرامج الثلاث لسنة 2020 قد فاقت 99 %، مقارنة بتقديراتها لتلك السنة وهي نسبة هامة تؤكد تنفيذ ما تمت برمجته.

المحور الثاني:

تقديم تنفيذ

برامج المهمة

البرنامج عدد1: برنامج العدل

رئيس البرنامج : السيّد الطيب راشد الرئيس الأوّل لمحكمة التعقيب **بداية من:** مارس 2017 إلى فيفري 2020	**رئيس البرنامج :** **تم** تعيين السيّد سعيد بن رمضان، متفقّد عام مساعد بوزارة العدل، رئيسا للبرنامج خلفا له. **بداية من:** موفي شهر مارس 2020

1. تقديم نتائج الأداء لبرنامج العدل وتحليلها:

❖ الهدف الاستراتيجي 1-1: التقليص في آجال الخدمات القضائية:

- **تقديم الهدف:** تمّ اختيار هذا الهدف قصد تحسين وتدعيم الخدمات القضائية المسداة في جميع مراحلها وذلك بتحسن أداء مختلف المتدخلين في الشأن القضائي والتقليص في آجال البتّ في القضايا وذلك بتوفير كلّ المستلزمات المادية والمعنوية للنهوض بالقطاع.

✓ المؤشر 1.1.1: نسبة القضايا المدنية والجزائية المفصولة خلال السنة:

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
المؤشر 1.1.1: نسبة القضايا المدنية والجزائية المفصولة في نفس السنة	(%)	62.2	61.9	64.5	51.7	%80.16	66	67

*** تعليق فني مختصر:**

- تعريف المؤشّر: يعكس هذا المؤشّر طاقة المحاكم العدلية في البتّ في القضايا المنشورة لديها

- طريقة احتساب المؤشّر: ويكون احتساب المؤشّر بقسمة عدد القضايا المفصولة خلال السنة على عدد القضايا المتبقية من السنة الفارطة مع عدد القضايا الواردة خلال السنة.

- مصدر المعلومات: التقارير الشهرية التي ترفعها المحاكم شهريا إلى الإدارة المركزية.

تحليل الفارق المسجّل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشّر لسنة 2020:

فقد بلغت نسبة القضايا المفصولة 1.839.352 من مجموع القضايا الواردة 2.072.632 خلال سنة 2020 والقضايا المتخلدة بالذمة من السنة الفارطة 1.481.970 ما يعادل 51.7% في حين أنّ التقديرات كانت في حدود 64.5 % وهي نتيجة تشير إلى نسبة إنجاز تقدّر بـــ80.16%. وبالمقارنة مع إنجازات 2019 نلاحظ تراجعا لنسق الفصل خلال سنة2020 بنسبة 10.2- % وهو أمر راجع للظروف الصحية التي تمر بها البلاد الناجمة عن جائحة كورونا.

✓المؤشّر 1-1-2: نسبة القضايا العقارية المفصولة في نفس السنة:

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
المؤشـــر 2.1.1: نســـبة القضايا العقارية المفصولة في نفس السنة	(%)	60	75	85	96.191	% 113.16	90	95

*** تعليق فني مختصر:**

- تعريف المؤشّر: يعكس طاقة المحاكم العقارية في البت في القضايا المنشورة لديها
- طريقة احتساب المؤشّر: القضايا المفصولة خلال السنة/(عدد القضايا المتبقية من السنة الفارطة +عدد القضايا الواردة خلال السنة) *100.

- مصدر المعلومات: المحكمة العقارية بتونس بالتنسيق مع الفروع العقارية داخل البلاد

تحليل الفارق المسجّل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشّر لسنة 2020:

- إنّ العدد الجملي للقضايا العقارية المفصولة يمثل نتيجة إيجابية بالنظر إلى قلة إمكانيات المحكمة العقارية وللظروف الوبائية التي مرت بها البلاد والتي حتمت توقف المحكمة العقارية و فروعها عن العمل لمدة فاقت الشهرين.
- فقد شهد عدد الملفات العقارية المفصولة تطورا مقارنة بعدد الملفات الواردة ويرجع ذلك إلى إعداد إستراتيجية خاصة من طرف رئاسة المحكمة انبنت على المتابعة اليومية لنشاط الفروع والمحكمة المركزية وإجراء الاجتماعات المباشرة وعن بعد مع الهياكل المتداخلة وإحياء نشاط تنسيقية المحكمة العقارية والديوان الوطني للملكية العقارية وديوان قيس الأراضي والمسح العقاري وهو ما ساهم في تذليل الصعوبات والتقليص الملحوظ في آجال الإشهار وإنجاز الأعمال الفنية وبالتالي تقليص آجال الفصل والزمن القضائي.

*** تحليل وتفسير مدى تحقيق الهدف (بالاعتماد على نتائج مجموع المؤشّرات الخاصّة به):**

لم يتم تحقيق النتائج المطلوبة باعتبار الظرف الوبائي التي عاشته البلاد.
- إذ تعطل سير العمل القضائي وتم تأجيل النظر في القضايا تماشيا مع التدابير الصحية المتخذة، الأمر الذي أثر على نسب فصلها.
- إنّ التشريعات المعتمدة في سير القضايا لم تحدد آجال للتقاضي في أغلبها، الأمر الذي يبقى رهينة رغبة الأطراف وخاصة محاميهم في مسارها، الأمر الذي يتطلب تدخلا تشريعيا في هذا المجال لضبط الزمن القضائي.

- مشكلة التطبيقات الإعلامية ولوحات القيادة من أهم النقائص التي يمكن العمل على توفيرها لتحسين توزيع النشاط والموارد البشرية بين المحاكم لمزيد التحكم في الزمن القضائي، بالإضافة إلى العمل على تنقيح التشريعات ذات العلاقة.

كما أنّ توفير المعدات اللازمة لرقن الأحكام والإطار المختص لذلك من شأنه التقليص في الزمن القضائي.

❖ الهدف الاستراتيجي 1-2: تطوير جودة الخدمات القضائية:

تقديم الهدف: تمّ اختيار هذا الهدف قصد تحسين وتدعيم جودة الخدمات القضائية المسداة في جميع مراحلها قصد تحسن أداء مختلف المتدخلين في الشأن القضائي وذلك بالترفيع في نسق التكوين وتوفير الخدمات القضائية عن بعد وتحسين نسبة الرد على مطالب النفاذ للمعلومات في الآجال.

✓ المؤشّر 1-2-1: نسبة الرضاء على جودة تكوين القضاة وكتبة المحاكم:

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
1.2.1: نسبة الرضاء على جودة تكوين القضاة وكتبة المحاكم	%	-	70	80	لم يتسنّ جمع المعطيات وقيس المؤشّر	0	80	90

*** تعليق فني مختصر:**

- تعريف المؤشّر: يهدف هذا المؤشّر إلى الرفع من كفاءة القضاة وكتبة المحاكم بغاية تطوير جودة الخدمات القضائية عن طريق ضمان الحق في التكوين والرفع من جودته وتمكين المعهد من الإمكانيات البشرية واللوجستية الضرورية.

- طريقة احتساب المؤشّر: احتساب العدد المسند لنسبة الرضا على جودة تكوين القضاة والكتبة/20.

- مصدر المعلومات: الكاتب العام للمعهد الأعلى للقضاء.

تحليل الفارق المسجّل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشّر لسنة 2020:

لم يتسنّ جمع المعطيات وقيس نسبة تحقيق المؤشّر نظرا لأنّ انتشار جائحة الكورونا بداية من شهر مارس 2020 وما تبعها من إجراءات وقائيّة لمجابهتها كالحجر الصحي الشامل والموجّه أثّر بصفة جديّة على مواصلة تنفيذ البرامج المذكورة نظرا لتحجير تنظيم مثل هذه الملتقيات والدورات التكوينيّة والقرارات الحكوميّة القاضية بتعليقها. كما تمّ بمقتضى منشور لرئيس الحكومة تبعا لتأثّر وضعيّة الماليّة العموميّة ببلادنا بالجائحة المذكورة، تأجيل جميع دورات التكوين المستمرّ الحضوري (التي تفضي للترقية) لأعوان سلك كتابات المحاكم إلى سنة 2021 وبالتّالي لم تشهد سنة 2020 تنظيم أيّة دورة تكوين مستمرّ لكتبة المحاكم.

✓ المؤشّر1-2-2: نسبة الرضاء على جودة التّكوين الأساسي للمحامين:

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
2.2.1: نسبة الرضاء على جودة التكوين الأساسي للمحامين.	%	-	70	80	90	%112.5	80	90

*** تعليق فني مختصر:**

- تعريف المؤشّر: التركيز على التكوين التطبيقي للمحامين الدارسين من خلال مواد التدريس ذات العلاقة بالمهنة.
- طريقة احتساب المؤشّر: نسبة الرضا على جودة تكوين المحامين.
- مصدر المعلومات: الكاتبة العامة للمعهد الأعلى للمحاماة

تحليل الفارق المسجّل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشّر لسنة 2020:

يعنى هذا المؤشّر بالتركيز على التكوين التطبيقي للمحامين الدارسين من خلال مواد التدريس ذات العلاقة بالمهنة مع دعم الزيارات الميدانية والعمل على التكثيف منها خلال فترة التكوين (سنة أولى+ سنة ثانية) وهو ما يستوجب تدعيم القدرات اللوجستية والمادية والبشرية للمعهد لتحقيق الهدف.

واعتبارا لجائحة الكوفيد وما انجرّ عنها من إجراءات حجر صحّي شامل وموجّه، تأثر النسق العادي للدروس ممّا اضطر إدارة المعهد إلى التقليص في المدّة المستوجبة للتكوين سواء بالنسبة للسنة الدراسية 2020/2019 أو 2021/2020 وقد ارتأت إدارة المعهد، حرصا منها على مصداقية الشهادة التي تسلّمها إثر ختم التكوين، التكثيف من عدد ساعات الدروس الأسبوعية خاصة بالنسبة للمواد السنوية وهو ما ساهم في الحفاظ على جودة التكوين بنسبة محترمة تخرّج على إثره 169 دارسا والتصريح بنجاح 195 دارسا بالسنة الأولى بعد استكمال السنة الدراسية للفترة الممتدّة من غرّة أكتوبر إلى 13 نوفمبر 2020 على إثر قرار المجلس العلمي الاستثنائي المؤرخ في 11 ماي 2020 .

المؤشّر1-2-3: نسبة الأحكام ودفاتر عدول الإشهاد المرقمنة:

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
3.2.1: نسبة الأحكام ودفاتر عدول الإشهاد المرقمنة	%	49	60	60	56.118	%93.3	65	70

*** تعليق فني مختصر:**

- تعريف المؤشّر: تحسين نسق رقمنة الأحكام ودفاتر عدول الإشهاد.

-طريقة احتساب المؤشّر: (عدد الأحكام ودفاتر عدول الإشهاد المرقمنة/العدد الجملي للوثائق القابلة للرقمنة) X 100.

- مصدر المعلومات: التفقدية العامة

تحليل الفارق المسجّل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشّر لسنة 2020:

تمّ خلال سنة 2020 تسجيل نسبة ضعيفة جدّا في النشاط المتعلق برقمنة الأحكام ودفاتر عدول الإشهاد بسبب تأثير جائحة كورونا على سير العمل بالمرفق القضائي علاوة على تعديل عدد الملفات القابلة للرقمنة الشيء الذي أدى ظاهريا إلى تراجع في نسبة الرقمنة من 60 % إلى 56,118 % .

*** تحليل وتفسير مدى تحقيق الهدف (بالاعتماد على نتائج مجموع المؤشّرات الخاصّة به):**

لم يقع تحقيق النتائج المطلوبة نظرا للظرف الوبائي الذي مرت به البلاد، حيث لم يتمكن المعهد الأعلى للقضاء بالقيام بالدورات التكوينية اللازمة للإطارين القضائي والإداري وكذلك المعهد الأعلى للمحاماة.

كما لم تشهد أعمال الرقمنة بصفة عامة النتائج المنتظرة باعتبار النقص الحاصل في الإطار المختص وكذلك في المعدات اللازمة.

إن مشاريع الرقمنة التي تعمل عليها الوزارة وكذلك إزاء الخدمات القضائية عن بعد لم تبلغ إلى هذا اليوم أهدافها رغم التقدم الهام في إنجازها والتي من شأنها عند الانتهاء منها أن تحسن جودة الخدمات القضائية ومردوديتها.

❖ الهدف الاستراتيجي 1-3: تحسين ظروف العمل بالمحاكم وتأمينها:

تقديم الهدف: تمّ اختيار هذا الهدف قصد تحسين ظروف العمل بمختلف المحاكم خاصة فيما يتعلق بالتقليص في الضيق الذي تشكو منه أغلب المحاكم وذلك ببرمجة التوسعات اللازمة للمحاكم والعمل على تأمين المقرات بالحديد المطروق وآليات المراقبة وأعوان المراقبة.

✓ المؤشّر 1-3-1: نسبة المحاكم المؤمنة:

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
1.3.1: نسبة المحاكم المؤمنة	%	46,06	63,7	63,7	%48,99	%76,9	66,40	68,60

*** تعليق فني مختصر:**

- تعريف المؤشّر: تعتبر المحكمة مؤمنة إذا توفرت الثلاث العناصر التالية:

1- الحديد المطروق ويستعمل لحماية الأبواب والنوافذ والأسيجة التي تحمى كذلك بالأسلاك الشائكة.

2- كاميرا المراقبة يتم بها تجهيز المحاكم .

3- الحراسة الخصوصية وتعتمد لتأمين المقرات والمحاكم عن طريق أعوان مختصين وتهيئة الفضاءات الخاصة بالحراسة.

- طريقة احتساب المؤشّر: تحتسب نسب التأمين لكل صنف من المحاكم كما يلي :

$$\text{نسبة التأمين لكل صنف من المحاكم} = \frac{\text{مجموع عناصر التأمين}}{(\text{عدد المحاكم} \times 3)} \times 100$$

- مصدر المعلومات: مديرة البناءات

تحليل الفارق المسجّل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشّر لسنة 2020:

تمّ تسجيل انخفاض في نسبة الإنجازات المتعلّقة بتأمين المحاكم مقارنة بالتقديرات وهذا الانخفاض يرجع إلى تعطّل إنجاز الصّفقة المتعلّقة باقتناء معدّات المراقبة ممّا أثّر سلبا على تقدّم هذا المؤشّر وستسعى الوزارة لتفاديه خلال سنة 2021.

✓ المؤشر 2.3.1: المساحة المخصصة لكل موظف:

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
2.3.1: المســـــــــاحة المخصصة لكل موظف	م²	16.74	16.79	17.21	15.80	% 91.8	17.29	17.44

*** تعليق فني مختصر:**

- تعريف المؤشّر: يعنى هذا المؤشّر بحسن توزيع الإطار البشري بين المحاكم مع تطوّر حجم العمل.

- طريقة احتساب المؤشّر: تمّ تحديد المؤشر وفق نوعية المحاكم باعتماد مساحة المكاتب والشبابيك على العدد الجملي للإطار البشري بجميع أسلاكه (قضاة وموظفين بمختلف أصنافهم) وذلك بهدف تحسين ظروف العمل بالمحاكم.

- مصدر المعلومات: إدارة البناءات + إدارة الموارد البشرية.

تحليل الفارق المسجّل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشّر لسنة 2020:

بلغت نسبة إنجاز المؤشر الإجمالي لسنة 2020 والمتعلّق بالمساحة المخصّصة لكلّ موظّف 91.8 % تتوزّع بين جميع أصناف محاكم الحقّ العام. وقد شهد هذا المؤشر ارتفاعا بالنسبة

لمحاكم النواحي التي شهدت بناء وتهيئة عدد منها، في حين عرف المؤشر انخفاضا بالنسبة لبقية المحاكم نتيجة الارتفاع في عدد الأعوان بها وفيما يلي قائمة في المحاكم التي تمّ إنجازها:

- بناء محكمة ناحية دوز الفوار
- إعادة بناء ناحية توزر
- بناء ناحية منوبة
- بناء ناحية وعقارية القصرين
- توسعة استئناف صفاقس
- توسعة ناحية المكنين
- ناحية وعقارية المهدية

مع الإشارة بأنّ هذا المؤشر يساعد على أخذ القرار المناسب للقيام بالتوسعات اللازمة للمحاكم التي تشهد اكتظاظا حسب الأولويات وحجم العمل. ويلاحظ أن الأولوية تبقى للمحاكم الابتدائية التي تشهد ضيقا واضحا حسب هذا المؤشر.

*** تحليل وتفسير مدى تحقيق الهدف (بالاعتماد على نتائج مجموع المؤشّرات الخاصّة به):**

رغم تحسن ميزانية الاستثمار في السنوات الأخيرة، يلاحظ بطء في إنجاز المشاريع على المستوى الجهوي لتشعب الإجراءات، الشيء الذي لم يؤد بصفة ملحوظة إلى تحسين ظروف العمل بالمحاكم المعنية بالشكل المطلوب.

كما تشهد المحاكم تأخرا استثنائيا في توفير الحماية اللازمة لمقراتها من حيث معدات المراقبة والأعوان المختصين في الرقابة وذلك للتأخير الحاصل في تنفيذ الصفقات المتعلقة باقتناء المعدات من جهة وعدم توفر العنصر المختص في الرقابة بالشكل المطلوب.

❖ الهدف الاستراتيجي 1-4: جعل العدالة في متناول المرأة والطفل:

✓ المؤشر 1.4.1: عدد القضايا المفصولة لكلّ قاضي في المادّة الجزائية أطفال:

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
1.4.1: عـــدد القضـــايا المفصـــولة لكـــلّ قاضـــي فـــي المـــادّة الجزائيـــة أطفال	عدد	54	53	52	50	% 96.2	48	45

*** تعليق فني مختصر:**

- تعريف المؤشّر: معدل القضايا المفصولة لكل قاضي في مادة جزائي الأطفال لدى محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية.
- طريقة احتساب المؤشّر: عدد القضايا المفصولة في مادتي جناحي وجنائي الأطفال لدى محاكم الاستئناف والابتدائية/ عدد القضاة المعينون للفصل في هذه القضايا.
- مصدر المعلومات: إدارة الإحصائيات بالتنسيق مع المشرفين على المحاكم

تحليل الفارق المسجّل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشّر لسنة 2020:

بلغ عدد القضايا المفصولة لكل قاضي في مادة جزائي الأطفال خلال السنة القضائية 2019-2020 ما قدره 50 قضية، ومقارنة بالتقديرات المنتظرة سلفا والتي حددت بـــ52 قضية فإنّ نسبة إنجاز هذا المؤشّر وصلت إلى 96.2 %، وهي نسبة قاربت كثيرا ما كان متوقعا تحقيقه رغم الظرف الصحي الصعب.

*** تحليل وتفسير مدى تحقيق الهدف (بالاعتماد على نتائج مجموع المؤشّرات الخاصّة به):**

تعتبر النتيجة المحققة مرضية عموما، رغم تعطل سير القضايا الخاصة بالأطفال بسبب الوضع الوبائي وتأجيل القضايا على حالتها مراعاة للتدابير المتخذة وخشية على صحة الأطفال.

2- تقديم لتنفيذ ميزانية برنامج العدل:

جدول عدد3:

تنفيذ ميزانية برنامج العدل لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيـــــان النفقات		تقديرات 2020	إنجازات 2020 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
		ق. م التكميلي (1)		المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	283481	283481	0	100
	اعتمادات الدفع	283481	283472	9	100
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	10678	10677	1	99.99
	اعتمادات الدفع	10678	10443	235	97.80
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	6073	6027	46	99.24
	اعتمادات الدفع	6073	6026	47	99.23
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	295660	41682	253978	14.10
	اعتمادات الدفع	24000	21544	2456	89.77
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	0			
	اعتمادات الدفع	0			
المجموع	اعتمادات التعهد	**595892**	**341867**	**254025**	**57.37**
	اعتمادات الدفع	**324232**	**321485**	**2747**	**99.15**

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

يتبين من خلال هذا الجدول أن نسبة تنفيذ ميزانية برنامج العدل قد بلغت**99.15%**، مقارنة بتقديرات ميزانية الوزارة لسنة 2020. وهي نسبة عالية تهمّ كل المجالات، ولا يعكس ذلك الحاجة الملحة من إعتمادات لضمان الحد الادنى للسير العادي للبرنامج.

أما بالنسبة لإعتمادات التعهد فلم تشهد تسجيل نسبة كبيرة على مستوى نفقات الاستثمار بإعتبار تراكم الإعتمادات خلال السنوات الفارطة بالإدارات الجهوية للتجهيز تبعا لتعطل المشاريع ذات الصبغة الجهوية.

جدول عدد4:
تنفيذ ميزانية برنامج العدل لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات:
التوزيع حسب البرامج الفرعية والأنشطة
(اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرامج الفرعية	بيـــان الأنشطة	تقديرات 2020 ق.م الأصلي	تقديرات 2020 ق.م التكميلي (1)	إنجازات 2020 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز % (1) /(2)
البرنامج الفرعي 1 الإشراف المركزي	**نشاط عدد 1:** تأجير القضاة والإشراف على المهن ذات العلاقة	164842	166372	166372	0	%100
	نشاط عدد 2: إدارة وتطوير مرفق العدالة	42338	119195	116670	2525	%97,88
البرنامج الفرعي2 الإشراف الجهوي للعدل	**نشاط عدد 1:** تنظيم مرفق العدالة على المستوى الجهوي	118879	38665	38443	222	%99,43
	المجموع	326059	324232	321485	2747	%99,15

دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

يتبين من خلال هذا الجدول أن نسبة تنفيذ ميزانية برنامج العدل على مستوى الأنشطة قد بلغ **99.15%**، مقارنة بتقديرات ميزانية الوزارة لسنة 2020. وهي نسبة عالية تهم كل المجالات.

ملاحظة: تمّ خلاص أجور البرامج الفرعية الجهوية على مستوى البرنامج المركزي وذلك لعدم تكوين المختصّين في التّأجير على المستوى الجهوي. وستقوم الإدارة بتلافي هذا في السنوات القادمة.

وصف للتحديات والصعوبات والتدابير التي يتعين القيام بها لتحقيق أداء البرنامج

التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء

عنوان المؤشّر	الإشكاليات والنقائص	المقترحات لتدارك الإشكاليات
المؤشر 1.1.1: نسبة القضايا المدنية والجزائية المفصولة في نفس السنة	– النقص في الإطار القضائي المختصّ – في انتظار تركيز المنظومة الجزائية والمدنية	– تنقيح النصّوص التشريعية ذات العلاقة – حسن توزيع الإطار القضائي والإداري بين المحاكم حسب النشاط
المؤشر 2.1.1: نسبة القضايا العقارية المفصولة في نفس السنة	– النقص في الإطار البشري للمحكمة العقارية وفروعها – ظروف عمل غير مرضية	– تدعيم الإطار البشري للمحكمة العقارية وفروعها حسب حجم العمل – مراجعة الخارطة القضائية للمحكمة العقارية وتوفير وسائل العمل الضرورية
1.2.1: نسبة الرضاء على جودة تكوين القضاة وكتبة المحاكم	– النقص في الرصيد البشري عامة والإطارات خاصة – محدودية طاقة الاستيعاب نتيجة ضيق المقر	– تنقيح النصوص القانونية والتشريعية الخاصّة بالمعهد الأعلى للقضاء – توسيع المقرّ وتجهيزه بالمعدّات اللازمة
2.2.1: نسبة الرضاء على جودة التكوين الأساسي للمحامين.	– النقص في الإطارات والأعوان بكل أصنافهم – محدودية ميزانية المعهد	– تنقيح النصوص القانونية والتشريعية + توفير الإطار البشري اللازم – توفير الاعتمادات اللازمة لتسهيل قيام المعهد بنشاطه
3.2.1: نسبة الأحكام ودفاتر عدول الإشهاد المرقمنة	– عدم وجود أعوان متفرّغين للقيام بأعمال الرقمنة – عدم توفّر المعدّات الضرورية للقيام بالرقمنة (الماسحات الضوئية) – غياب رخص استغلال البرمجيات	– إدراج وظيفة الرقمنة ضمن الجدول المخصّص بتوزيع العمل السنوي بالمحاكم (تخصيص إطار إداري لازم مع الكفاءة) – توفير المعدّات اللازمة للرّقمنة وحثّ جميع الأطراف للتدخّل في الوقت المناسب عند وقوع أعطاب –توفير العدد اللازم من رخص استغلال البرمجيات بالمحاكم
1.3.1: نسبة المحاكم المؤمنة	– التّأخير في تنفيذ الصفقات الخاصّة باقتناء معدّات المراقبة – عدم توفّر العدد اللازم من الإطار المختصّ في الرقابة	– اقتناء وتعميم معدّات المراقبة وتوفير الإطار البشري المختصّ – مراجعة الخارطة القضائية
2.3.1: المساحة المخصصة لكل موظف	– ضيق بعض المحاكم ممّا يتسبب في اكتظاظ وعجز عن استيعاب الموظفين الموجودين بالمحكمة	– القيام بالتوسعات اللازمة لبعض المحاكم وضرورة اللجوء إلى كراء أو بناء مقرات جديدة – إعادة توزيع الموظفين في بعض المحاكم حسب طاقة استيعاب المحاكم وكمية العمل بها
1.4.1: عدد القضايا المفصولة لكلّ قاضي في المادّة الجزائية أطفال	– عدم توفّر الإطار البشري المختصّ في الكثير من المحاكم	– توفير الإطار القضائي والإداري المختصّ

البرنامج عدد 2:

برنامج السجون والإصلاح

رئيس البرنامج: السيّد إلياس الزلاّق رئيس الهيئة العامّة للسّجون والإصلاح

بداية من غرّة جانفي 2020

1. تقديم نتائج الأداء لبرنامج السجون والإصلاح وتحليلها:

❖ الهدف 2-1: ملاءمة طاقة استيعاب الوحدات السجنية والإصلاحية مع احتياجات المودعين:

تقديم الهدف: رغم ما تشهده ظروف الإقامة في المؤسسات السجنية والإصلاحية من تطور وما يتمتع به المودع من إحاطة نفسية وصحية واجتماعية فإن العزم راسخ على مزيد تحسين ظروف هذه الفئة الاجتماعية ذات الاحتياجات الخصوصية.

- تعمل الدولة التونسية على تكريس مقاربة الشمولية لحقوق الإنسان باعتبارها حقوقا مكفولة لجميع الفئات بمنأى عن الإقصاء والتهميش إذ لا مجال لحرمان أيّ شريحة أو أيّ فرد من المجتمع من الرعاية والعناية.

- تمّ اختيار هذا الهدف قصد تحسين ظروف الإقامة في إطار احترام حقوق الإنسان.

✓ المؤشر1.1.2: المساحة المخصصة لكل سجين:

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
المؤشر 1.1.2: المساحة المخصصة لكلّ سجين	(%)	2.94	3.03	3.6	3.10	%86.11	3.9	4.3

*** تعليق فني مختصر:**

– تعريف المؤشّر: يتعلق المؤشر بالمساحة المخصصة لكل سجين بالوحدة السجنية والتي لها انعكاس مباشر على ظروف الإقامة حيث تسعى الهيئة العامة للسّجون والإصلاح للترفيع في هذه المساحة ببناء وتوسعة وحدات سجنية على غرار سجني أوذنة وبلي وسجون المسعدين وبرج الرومي.

– طريقة احتساب المؤشّر: يتم احتساب المؤشر بقسمة المساحات الجملية للفضاءات المخصصة للمساجين بالوحدات السجنية على معدل عدد المساجين بالمؤسسات السجنية والإصلاحية خلال السنة.

– مصدر المعلومات: إدارة التجهيز والمباني بالتنسيق مع الوحدات السجنية.

تحليل الفارق المسجّل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشّر لسنة 2020 مع ضرورة بيان الأسباب:

الفارق المسجل بين التقديرات (3.6) والإنجازات (3.1) يعود أساسا لتعطيل المشاريع على المستوى الجهوي لأسباب مختلفة وهذا إشكال يخص جميع الهياكل العمومية على المستوى الجهوي والمؤسسات بالإضافة إلى تعطل إتمام تعهدات التهيئة وتوسعة السّجون من قبل المتعهدين بالأشغال وذلك نظرا للوضع الراهن.

*** تحليل وتفسير مدى تحقيق الهدف (بالاعتماد على نتائج مجموع المؤشّرات الخاصّة به):**

يتضمن الهدف الأول (ملائمة طاقة استيعاب الوحدات السجنية والإصلاحية مع احتياجات المودعين) مؤشر قيس آداء وحيد وهو المساحة المخصصة لكل سجين، ولم يتسنّ بلوغ نسبة المؤشر للأسباب سالفة الذكر بالرغم من أنّ الأنشطة المدرجة توفرت لها الإعتمادات الضرورية.

❖ الهدف 2-2: تحسين ظروف تأهيل المودعين لإعادة إدماجهم:

تقديم الهدف: في إطار السعي لتحقيق السياسة الإصلاحية العامة، تمّ اختيار هذا الهدف لتدعيم تكوين المساجين وتأهيلهم لإعادة إدماجهم في المجتمع وفي الحياة المهنية لما لذلك من تأثير إيجابي في التقليص من نسب العود وقد تمّ العمل على الترفيع في عدد المنتفعين وتخصيص التجهيزات والفضاءات الضرورية لذلك بالإضافة لتوفير الإطار المشرف على التكوين.

كما يتضمن هذا الهدف تحسين ظروف إقامة المساجين بمختلف الجوانب (الإعاشة، الرعاية الصحية، الرعاية النفسية، الرعاية الاجتماعية...) لما لها من انعكاس إيجابي على سلوك السجين وفي إطار تكريس حقوق الإنسان والتقيد بالمعايير الدولية في الجوانب المذكورة.

✓ المؤشر1.2.2: نسبة المودعين المنتفعين ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي:

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
المؤشر 1.2.2: نسبة المودعين المنتفعين ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي.	(%)	11.63	12,03	18	18.56	%103.11	20	22

*** تعليق فني مختصر:**

- تعريف المؤشّر: يعتبر تكوين المساجين وتمكينهم من المشاركة في برامج التأهيل عنصرا أساسيا في مساهمة الهيئة العامة للسّجون والإصلاح في إعادة إدماجهم في النسيج

الاقتصادي وهو موضوع هذا المؤشر الذي نعمل على تدعيمه نظرا للنتائج المباشرة الموجهة للفئة المستهدفة (المساجين).

- طريقة احتساب المؤشّر: يتمّ احتساب المؤشر بقسمة عدد المودعين المنتفعين ببرامج التأهيل والتكوين على معدل عدد المحكومين المقيمين بالمؤسسات السجنية والإصلاحية خلال السنة.

- مصدر المعلومات: الإدارة العامة لشؤون المودعين والإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية.

تحليل الفارق المسجّل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشّر لسنة 2020 مع ضرورة بيان الأسباب:

سجلت نسبة إنجاز هذا المؤشر خلال سنة 2020 تطورا بنسبة 6,53 % مقارنة بنسبة الإنجاز لسنة 2019. نلاحظ أنّ نسبة المودعين المنتفعين ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي حسب إنجازات سنة 2020 بلغت 18,56 % في حين أنّ التقديرات كانت في حدود 18% وهي نتيجة تشير إلى نسبة إنجاز تقدر بـــ 103,11% أي تمّ تجاوز نسبة المؤشر حسب التقديرات الأولية ويعود هذا للترفيع في عدد الورشات وعدد الاختصاصات المركزة بالوحدات السجنية والترفيع في عدد الوحدات المحتضنة لبرنامج التكوين والتأهيل.

1-أهم الأنشطة التي تمّ إنجازها:

- الترفيع في عدد الورشات المركزة بالسّجون من 121 ورشة سنة 2019 إلى 129 ورشة سنة 2020.

- الترفيع في عدد الاختصاصات المركزة بالسّجون من 35 اختصاص سنة 2019 إلى 36 اختصاص سنة 2020.
- الترفيع في عدد الوحدات المحتضنة لبرنامج التكوين والتأهيل من 20 وحدة سنة 2019 إلى 22 وحدة سنة 2020.
- الترفيع في طاقة استيعاب الورشات من 1643 موطن تكوين وتأهيل وتشغيل سنة 2019 إلى 1744 سنة 2020.
- تم تفعيل تكوين المودعين بسجن قابس في عدد 04 اختصاصات مهنية بالتعاون مع جمعية أفق الطفولة بقابس.
- انتفع عدد 988 سجينا مدرجا في برامج التكوين والتأهيل بالدورات التأهيلية في مجال بعث المشاريع وتكوين الباعثين بالتعاون مع الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل ووكالة النهوض بالصناعة والتجديد ووكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.
- تركيز ورشات جديدة ببرنامج التكوين الفلاحي والمهني

➢ المؤشر 2.2.2: نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
المؤشر 2.2.2: نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي.	(%)	38.03	43,5	50	53.45	%106.9	55	60

*** تعليق فني مختصر:**

– تعريف المؤشّر: يندرج هذا المؤشر في إطار مساهمة الهيئة العامة للسجون والإصلاح في اتجاه إعادة إدماج المساجين وذلك بتشغيلهم بالوحدات السجنية.

– طريقة احتساب المؤشّر: يتمّ احتساب المؤشر بقسمة عدد المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي على معدل مجموع المساجين المحكومين المقيمين بالمؤسسات السجنية والإصلاحية خلال السنة.

– مصدر المعلومات : الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية بالهيئة العامة للسجون والإصلاح بالتنسيق مع الإدارة العامة لشؤون المودعين.

تحليل الفارق المسجّل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشّر لسنة 2020 مع ضرورة بيان الأسباب:

نلاحظ أنّ نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي حسب إنجازات 2020 تبلغ 53,45% وهي نسبة فاقت التقديرات المبرمجة (43,5%) بنسبة 9,5% ويعود هذا لحرص الهيئة العامة للسّجون والإصلاح بهياكلها المركزية والميدانية على تمكين أكبر عدد ممكن من المودعين للعمل في هذه المجالات وتمكينهم من مقابل مادي بالإضافة لتخفيف عبء الإيداع والإقامة بالسجن إلى حين استكمال مدة العقوبة، هذا ونستشرف في المستقبل تنقيح النص القانوني لتشغيل المساجين للترفيع في العدد وفي قيمة الأجر اليومي.

1-أهم الأنشطة التي تمّ إنجازها:

- تنفيذ برنامج خياطة الكمامات الواقية لفائدة موظفي الهيئة العامة للسّجون والإصلاح وللمودعين والأحداث وبعض الهياكل العمومية (وزارة العدل، وزارة الصحة....) حيث تمّ إنتاج عدد 450 ألف كمامة واقية.

- ❖ تجهيز عدد 20 قاعة جلسات للمحاكمة عن البعد وذلك بالوحدات السجنية.
- ❖ الترفيع في عدد ورشات الخياطة المنتجة من عدد 02 إلى 13 ورشة إنتاج خلال سنة 2020.
- ❖ جني صابة الزيتون للموسم الفلاحي 2020/2019 بواسطة اليد العاملة السجنية مما ساهم في ارتفاع نسبة المشغلين بالقطاع الفلاحي.
- ❖ تسجيل معدل 10 مساجين مشغلين/اليوم في نشاط تربية السمان وهي ورشات حديثة، انطلقت في الإنتاج بسجني الهوارب وسليانة خلال شهر جانفي 2020.
- ❖ تجهيز الورشات السجنية بمعدات حديثة على حساب ميزانية التنمية لتأهيل الورشات لسنة 2019 بقيمة مالية جملية قدرها 1105 ألف دينار.

✓ مؤشر 3.2.2: نسبة الأطفال الجانحين المنتفعين بمسالك برامج الإدماج:

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
المؤشر 3.2.2: نسبة الأطفال الجانحين المنتفعين بمسالك برامج الإدماج	(%)	9.6	13	18	0	%0	24	30

*** تعليق فني مختصر:**

– تعريف المؤشّر: المؤشر يتعلق بنسبة الأطفال الجانحين المنتفعين بمسالك برامج الإدماج وفي هذا الإطار تسعى الهيئة العامة للسّجون والإصلاح لتحيين وتدعيم الاتفاقيات المبرمة مع وزارة الشؤون الاجتماعية وتدعيم آليات التعاون مع وزارة التكوين المهني والتشغيل والوكالات الراجعة لها بالنظر كما تعمل لربط الصلة مع المؤسسات لإيجاد عقود تدريب مهني للأطفال .

– طريقة احتساب المؤشّر: يتمّ احتساب المؤشر بقسمة عدد الأطفال الجانحين المنتفعين ببرامج الإدماج على العدد الجملي للأطفال الجانحين الوافدين خلال السنة.

– مصدر المعلومات: الإدارة العامة لشؤون المودعين بالتنسيق مع مراكز إصلاح الأطفال الجانحين.

تحليل الفارق المسجّل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشّر لسنة 2020 مع ضرورة بيان الأسباب:

نلاحظ أنّ نسبة الأطفال الجانحين المنتفعين بمسالك برامج الإدماج حسب إنجازات 2020 تبلغ 0% ويعود هذا لتوقف العمل ببرنامج إدماج الأطفال المغادرين لمراكز الإصلاح طيلة سنة 2020 لغرض تحيين دليل إجراءات التصرف في الاعتماد المخصص لتمويل البرنامج المذكور طبقا للأمر عدد 542 لسنة 2019 والمتعلق بضبط برامج الصندوق الوطني للتشغيل وشروط وصيغ الانتفاع بها، وسيتمّ استئناف العمل بعد تحيين الدليل المذكور بداية سنة 2021.

1- أهمّ الأنشطة التي تمّ إنجازها:

➢مراجعة دليل إجراءات التصرف في الاعتماد المخصص لتمويل برنامج إدماج الأطفال الجانحين المغادرين لمراكز الإصلاح.

- عقد الجلسات عدد 52 و53 و54 للّجنة الفنية لمتابعة حماية الأطفال الجانحين وإصلاحهم وإعادة إدماجهم.
- تفعيل برنامج إدماج الأطفال المغادرين لمراكز إصلاح الأطفال الجانحين.
- عقد جلسات اللجان الجهوية بكافة مراكز إصلاح الأطفال الجانحين.

*** تحليل وتفسير مدى تحقيق الهدف (بالاعتماد على نتائج مجموع المؤشّرات الخاصّة به):**

يتضمن الهدف الثاني (تحسين ظروف تأهيل المودعين لإعادة إدماجهم) عدد03 مؤشرات قيس آداء. ولئن سعت الهيئة العامة للسجون والإصلاح لتكون الإنجازات في حدود التقديرت وذلك بتوفير الضروريات اللوجستية والبشرية وهو ما تمّ في المؤشرين الأولين حيث تم تجاوز التقديرات في النسب المبرمجة لهما، فإن المؤشر الثالث المتعلق بنسبة الأطفال الجانحين المنتفعين بمسالك برامج الإدماج لم يتسنى بلوغ التقديرات المبرمجة له وذلك لتعطل برنامج إدماج الأطفال المغادرين من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية بالرغم من أن الهيئة العامة للسجون والإصلاح قامت بمهامها في خصوص التكوين لإعادة الإدماج،

وكحوصلة لمؤشرات القيس للهدف الثاني فإنه يمكن اعتبار النتائج جيدة باعتبار تجاوزها في أغلب المؤشرات للتقديرات المبرمجة مسبقا وكان بالإمكان أن تكون أفضل لو تم تفعيل الجانب المتعلق بالهيكل العمومي المتدخل(وزارة الشؤون الاجتماعية).

❖ الهدف 2-3: تحسين ظروف عمل الأعوان في المؤسّسات السجنية وتأمينها:

تقديم الهدف: تمّ اختيار هذا الهدف لتحسين ظروف العمل بالنسبة للأعوان والرفع من مهاراتهم ودعم مكتسباتهم المهنية من خلال تشريكهم في دورات تكوينية وتوفير فضاءات العمل الإداري الضرورية ليتسنى لهم القيام بمهامهم على أحسن وجه.

✓ المؤشر1.3.2: نسبة الأعوان المنتفعين بتكوين:

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
المؤشـــر 1.3.2: نســـبة الأعوان المنتفعين بتكوين	(%)	28.94	46.04	50	10.57	%21.14	55	60

*** تعليق فني مختصر:**

– تعريف المؤشّر: المؤشر يتعلق بنسبة الإطارات والأعوان المنتفعين بتكوين وذلك في إطار حرص الهيئة العامة للسجون للرفع من مهاراتهم وقدراتهم للقيام بالوظائف والأعمال الموكولة إليهم وذلك بتنظيم تربصات تكوينية .

– طريقة احتساب المؤشّر: يتم احتساب المؤشر بقسمة عدد الأعوان المنتفعين بتكوين على العدد الجملي للأعوان.

– مصدر المعلومات: الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية بالتنسيق مع كافة الوحدات والمدرسة الوطنية للسجون والإصلاح.

تحليل الفارق المسجّل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشّر لسنة 2020 مع ضرورة بيان الأسباب:

سجلت نسبة إنجاز المؤشر 1.3.2 خلال سنة 2020 نسبة 21,14 % مقارنة بالتقديرات المبرمجة ويعود هذا بالأساس لتعطل تنفيذ المخطط السنوي للتكوين نظرا لانتشار فيروس كورونا.

1- أهمّ الأنشطة التي تمّ إنجازها:

توقيف جل الدورات التكوينية ويعود ذلك لجائحة كورونا.

❖ المؤشر2.3.2: نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية:

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
المؤشـــر2.3.2: نســـبة تـأمين الوحـدات السـجنية والإصلاحية	(%)	38.49	41.11	70	46	%65.71	80	90

*** تعليق فني مختصر:**

– تعريف المؤشّر: المؤشر يتعلق بسعي الهيئة العامة للسّجون والإصلاح لتأمين الوحدات السجنية والإصلاحية من المخاطر والتهديدات.

– طريقة احتساب المؤشّر: يتمّ احتساب هذا المؤشر بقسمة مجموع نسب تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية على عدد الوحدات السجنية والإصلاحية.

– مصدر المعلومات: الإدارة العامة للسلامة والأمن

تحليل الفارق المسجّل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشّر لسنة 2020 مع ضرورة بيان الأسباب:

نلاحظ أنّ نسبة الإنجاز لمؤشر تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية سنة 2020 بلغت 46% وقد سجلت انخفاضا بـــ 24% مقارنة بالتقديرات المبرمجة ويعود النقص في نسبة الإنجاز لتعطل إجراءات بعض الصفقات المتعلقة باقتناء معدات أمنية نظرا لتعطل جل الإجراءات بسبب جائحة كورونا على المستويين الوطني والدولي.

1- أهمّ الأنشطة التي تمّ إنجازها:

❖ تعزيز الوحدات بأسلحة لتدعيم القوة النارية.

❖ تجهيز الوحدات بمعدات مراقبة فنية خاصة.

❖ تركيز منظومة التفتيش تحت السيارات بكل من المرناقية وبرج العامري.

*** تحليل وتفسير مدى تحقيق الهدف (بالاعتماد على نتائج مجموع المؤشّرات الخاصّة به):**

يتضمن الهدف الثالث (تحسين ظروف عمل الأعوان في المؤسّسات السجنية وتأمينها) عدد02 مؤشر قيس أداء ولئن سعت الهيئة العامة للسجون والإصلاح لتكون الإنجازات في حدود التقديرات وذلك بتنفيذ برامج التكوين المبرمجة لسنة 2020 وتوفير المعدات الأمنية الضرورية لدعم تأمين الوحدات السجنية، فإن جائحة كورونا والإجراءات التي رافقتها حالت دون إنجاز المؤشرات طبقا للتقديرات الموضوعة مسبقا حيث أن جلّ الدورات التكوينية سواء كانت بالمدرسة الوطنية للسجون والإصلاح أو بمؤسسات التكوين العمومية والخاصة تم إلغاؤها، كما أن جلّ الصفقات المتعلقة باقتناء معدات أمنية تعطلت إجراءاتها للسبب المذكور آنفا.

2- تقديم تنفيذ ميزانية برنامج السجون والإصلاح:

جدول عدد5:

تنفيذ ميزانية برنامج السجون والإصلاح لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيـــــان النفقات		تقديرات 2020	إنجازات 2020	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
		ق. م التكميلي (1)	(2)	المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	299157	298514	643	99.78
	اعتمادات الدفع	299157	298356	801	99.73
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	42550	42550	0	100
	اعتمادات الدفع	42550	45550	0	100
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	1200	1193	7	99.39
	اعتمادات الدفع	1200	1193	7	99.39
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	268500	55911	212589	20.82
	اعتمادات الدفع	32000	31999	1	100
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	0			
	اعتمادات الدفع	0			
المجموع	اعتمادات التعهد	**611407**	**398167**	**213240**	**65.12**
	اعتمادات الدفع	**374907**	**374098**	**809**	**99.78**

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

تمّ صرف مبلغ جملي قدره 374098 ألف دينار من جملة 374907 ألف دينار أي بقيمة 99.78% وهو الحد الأقصى الممكن صرفه باعتبار الحاجيات الحقيقية للقطاع، والتي تفوق الاعتمادات التي تمّ صرفها حيث تخلدت بعض الديون سيتم خلاصها على ميزانية 2022 في صورة توفر الاعتمادات اللازمة لذلك.

جدول عدد6:

تنفيذ ميزانية برنامج السجون والإصلاح لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات:

التوزيع حسب البرامج الفرعية والأنشطة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرامج الفرعية	بيـــان الأنشطة	تقديرات 2020 ق.م الأصلي	تقديرات 2020 ق.م التكميلي (1)	إنجازات 2020 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
البرنامج الفرعي 1 الإحاطة والدّعم	نشاط عدد 1: قيادة وتأهيل قطاع السّجون والإصلاح	98116	91572	91564	8	%99,99
	نشاط عدد 2: تنفيذ سياسة السّجون والإصلاح	273388	283335	282534	801	%99,72
	المجموع:	371504	374907	374098	809	%99,78

3- التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء

عنوان المؤشّر	الإشكاليات والنقائص	المقترحات لتدارك الإشكاليات
المساحة المخصصة لكلّ سجين	تعطل في إنجاز المشاريع الجهوية (بناء وتهيئة وتوسيع السجون) مما حال دون بلوغ تقديرات المؤشر	ضرورة التنسيق مع الهياكل الجهوية والشركات المتعهدة بالأشغال قصد التسريع في الإجراءات وإحترام آجال التنفيذ
نسبة الأطفال الجانحين المنتفعين بمسالك برامج الإدماج	تعطل برنامج إعادة الإدماج على مستوى وزارة الشؤون الإجتماعية نقص في الإطار المشرف على تنفيذ برنامج الإدماج.	التنسيق مع الوزارة المعنية لعودة البرنامج لنشاطه العادي أو تعديل المؤشر.

نسبة الأعوان المنتفعين بتكوين	جل البرامج التكوينية تم إلغاؤها بسبب جائحة كورونا	العمل على تركيز منصة التكوين عن بعد والإعتماد كذلك على التكوين التنشيطي والتكوين الميداني بالوحدات.
نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية	تعطل الصفقات المتعلقة بالتجهيزات الأمنية التي تتم في أغلبها من خارج الوطن.	سيتم التنسيق مع الأطراف المتداخلة وكذلك وزارة الداخلية التي تتزود بنفس التجهيزات لحلحلة هذا الإشكال مع العمل على تسريع الإجراءات على مستوى الهيئة العامة للسجون والإصلاح.

البرنامج عدد 9:

برنامج القيادة والمساندة

رئيس البرنامج: المدير العام للمصالح المشتركة السيد بلقاسم السماعيلي

بداية من مارس 2017

1- تقديم نتائج الأداء لبرنامج القيادة والمساندة وتحليلها:

تميّزت سنة التصرّف لسنة 2020 بتفشّي وباء "كوفيد 19 " ممّا نتج عنه إقرار الحجر الصحّي الشامل انطلاقا من شهر مارس ثم الحجر الصحّي الموجّه انطلاقا من شهر جوان وما رافقهما من إجراءات استثنائيّة. وقد نتج عن الوضع المذكور صعوبات هامّة في مستوى تحقيق الأهداف المرسومة وتحقيق مستوى الأداء المبرمج بمناسبة إعداد مشروع ميزانية 2020 أي خلال صائفة 2019.

ارتكزت مجهودات المتدخّلين في تنفيذ سياسة البرنامج –في ظل الظروف الاستثنائيّة– على حماية الأرواح البشريّة داخل الإدارات المركزية والجهويّة والمحاكم وتوفير آليات ووسائل الوقاية المتاحة.

كما حرص رئيس البرنامج وأغلب الإطارات والأعوان الراجعين بالنظر لبرنامج القيادة والمساندة على مباشرة العمل دون انقطاع لضمان ديمومة المرفق متحمّلين في ذلك كل الأخطار التي قد تلحقهم جرّاء الإصابة بالفيروس المذكور.

❖ الهدف الاستراتيجي9-1:التحكم في كتلة الأجور:

- **تقديم الهدف**:تمّ تحديد هذا الهدف في إطار الأهداف الإستراتيجية الموحدة بين جميع المهمّات باعتبار وأن كتلة الأجور تمثل الجزء الأكبر من ميزانية المهمّة (أكثر من 78 بالمائة).

تمّ اعتماد "نسبة دقة توقعات كتلة الأجور" كمؤشر لاحتساب مدى التحكم في كتلة الأجور.

لبلوغ هذا الهدف، تمّ اعتماد أهداف وسيطة تتعلق بتحسين التصرف في الموارد البشرية على غرار:

- نسبة التأطير
- عدد الأعوان المنتفعين بدورة تكوينية على الأقل

❖ الهدف الإستراتيجي1.9:التحكم في كتلة الأجور:

✓ المؤشر1.1.9: نسبة دقة توقعات كتلة الأجور:

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
المؤشر 1.1.9: نسبة دقة توقعات كتلة الأجور	%	100	98.5	99	99.74	**99.25**	99.2	99.5

–تعريف المؤشّر: مؤشّر قيس مدى دقة توقعات كتلة الأجور بالمقارنة مع الإنجازات.

– طريقة احتساب المؤشّر:الاعتمادات المرصودة / الاعتمادات المستهلكة

– مصدر المعلومات: إدارة الشؤون المالية.

تحليل الفارق المسجّل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشّر لسنة 2020:

تمّ تسجيل نسبة دقة توقعات كتلة الأجور تقدّر بحوالي 99.25%وتعتبر هذه النسبة ممتازة باعتبار أن هامش الخطأ ناتج عن الزيادة في الأجور وهو ما لم يكن متوقعا لارتباطه بعوامل خارجة عن مسؤوليّة رئيس البرنامج.

*** تحليل وتفسير مدى تحقيق الهدف (بالاعتماد على نتائج مجموع المؤشّرات الخاصّة به):**

تبعا لإكراهات الماليّة العموميّة وما نتج عن انتشار الوباء في العالم وفي تونس، إنّ النتائج المحقّقة بخصوص هدف التحكم في كتلة الأجور تعتبر ممتازة إذا ما أخذنا بالاعتبار الوضع العام للبلاد وتأثير ذلك على مدى دقة التوقّعات والإنجاز.

وحيث ناهزت نسبة دقة تحديد كتلة الأجور المائة بالمائة فإن ذلك ناتج عن تراكم الخبرات لدى المشرفين على الشؤون الماليّة بالإدارة العامة للمصالح المشتركة.

لكن ما يمكن أن يؤثر على مدى دقة التوقعات لكتلة الأجور والتحكّم فيها هو إقرار زيادات غير مبرمجة أو تأجيل الترقيات أو إقرار إحداث محاكم جديدة لم تكن مبرمجة عند إعداد الميزانيّة.

❖ الهدف الاستراتيجي9-2:تحسين جودة القيادة:

تقديم الهدف: إنّ "تحسين جودة القيادة" يعتبر هدفا استراتيجيّا ذات طابع أفقي، أي تم اعتماده من طرف جميع المهمّات. ولئن تم إدراجه ضمن برنامج القيادة والمساندة فإن جودة قيادة المهمّة تعود أساسا إلى رئيس المهمّة وهياكل القيادة.

يندرج هذا الهدف ضمن الآليّات التي تكرّس مبدأ المسؤولية في تنفيذ السياسات العمومية من خلال قيس درجة تحقيق الأهداف المعلنة وتقييم النتائج المحقّقة.

✓ المؤشر 1.2.9: نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج:

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
المؤشـــر 1.2.9: نســـبة تحقيــق أهــداف مختلــف البرامج	%	85	87	90	79.42	88.24	92	95

– تعريف المؤشّر: مؤشّر "نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج" أداة قيس وتقييم مستوى أداء السياسات العمومية لمرفق العدالة بمختلف مكوّناته وذلك من خلال قيس درجة تحقيق الأهداف المعلنة وتقييم النتائج المحققة.

– طريقة احتساب المؤشّر: يقع احتساب هذا المؤشّر بقسمة مجموع نسب إنجازات أهداف البرامج على عدد البرامج. (دون اعتبار هذا المؤشر والفاعل الاجتماعي)

–مصدر المعلومات:رؤساء البرامج

تحليل الفارق المسجّل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشّر لسنة 2020 مع ضرورة بيان الأسباب:

يرتبط تحقيق الأهداف المرسومة خاصة في مستوى قيادة البرامج بتوفّر عدة عوامل أهمّها: الاستقرار في مستوى رئاسة المهمّة – توفّر رؤية واضحة – منهجيّة وطريقة قيادة المهمّة – الاستقرار الاجتماعي بالقطاع –توفّر حد أدنى من الإمكانيات المالية واللّوجستيّة.

✓ المؤشر 2.2.9: نسبة الرد على مطالب النفاذ إلى المعلومة:

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
المؤشر 2.2.9: نسبة الرد على مطالب النفاذ إلى المعلومة	%	83	85	87	%77.4	%88.97	90	92

- تعريف المؤشّر: نسبة الردّ على مطالب النّفاذ إلى المعلومة هو جملة الردّ على المطالب بالتّمكين والإرشاد والتي بلغت 144 مطلبا من جملة 186 مطلبا وبنسبة تمثّل 77.4 %.

- طريقة احتساب المؤشّر:

عدد مطالب النفاذ مآلها التّمكين + عدد مطالب النفاذ مآلها الإرشاد

مجموع المطالب

- مصدر المعلومات: الخلية المركزية للحوكمة بالتنسيق مع التفقدية العامّة

تحليل الفارق المسجّل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشّر لسنة 2020:

قدّرت نسبة الردّ على مطالب النفاذ إلى المعلومة لسنة 2020 بـــ87% وبلغت نسبة الإنجاز 77.4 % وتمثّل الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشّر 88.97 % وتعتبر النّتائج المحقّقة مقبولة في العموم حيث يعود الفارق المسجّل على مستوى الإنجازات مقارنة بالتقديرات إلى المآل بالرّفض أو عدم الردّ على مطالب النفاذ إلى المعلومة.

✓ **المؤشر 3.2.9: تطوّر إنتاج البحوث والدراسات والمؤلّفات:**

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
المؤشـــر 3.2.9: تطـــوّر إنتـــاج البحـــوث والدراســـات والمؤلّفات	عدد	-	-	15	1	%6.67	20	25

من مهام مركز الدراسات القانونية والقضائية في كلّ سنة إصدار 10 أعداد لمجلّة القضاء والتشريع وعددين لنشرية محكمة التعقيب جزائي ومدني وعدد واحد لقرارات الدوائر المجتمعة لمحكمة التّعقيب ويقع توزيعها على المحاكم عن طريق الإدارة العامة للمصالح المشتركة لدعم قدرات السّادة القضاة.

كما أنّ المركز يطبع بعض المؤلّفات والدّراسات التي يتمّ طرحها في نطاق يوم دراسي.

وحيث أنّ المركز يتلقّى العديد من مشاريع القوانين من سلطة الإشراف والاستشارات في عدّة مجالات قانونية لإبداء الرّأي فيها.

- تعريف المؤشّر: * إصدار مجلّة القضاء والتّشريع
  * إصدار نشرية محكمة التعقيب جزائي
  * إصدار نشرية محكمة التعقيب مدني
  * إصدار قرارات الدوائر المجتمعة لمحكمة التّعقيب
  * دراسات ومؤلّفات
- طريقة احتساب المؤشّر: يقع احتساب المؤشّر حسب الإصدارات المنجزة وهو يعكس مدى تطوّر الإنتاج في البحوث والدراسات.
- مصدر المعلومات:* خلية النّشر
  * خلية الدراسات
  * خلية الاستشارات
  * خلية علوم الإجرام

تحليل الفارق المسجّل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشّر لسنة 2020:

تمّ العمل بمنظومة الشّراء العمومي عبر الخطّ TUNEPS سنة 2020 التي تستوجب اعتماد إجراءات إدارية مطولة ممّا انجرّ عنه التّأخير في الإعلان عن الصّفقة الأمر الذي أدّى إلى عدم تحقيق التّقديرات المرسومة وبذلك تعطّل في الإنجاز. بحيث لم تتجاوز نسبة تحقيق المؤشر سوى6,67%.

*** تحليل وتفسير مدى تحقيق الهدف (بالاعتماد على نتائج مجموع المؤشّرات الخاصّة به):**

يفسّر ضعف المؤشر المحقق سنة 2020 بعدة عوامل موضوعيّة تتمثل أساسا في:

- ضعف الاعتمادات المرصودة لمركز الدراسات القانونية لطباعة البحوث والمجلات ونشرها،
- صعوبة الحصول على مفتاح الولوج لمنظومة الشراء على الخط نظرا لتعقيد الإجراءات التي تشترطها الوكالة الوطنية للمصادقة الالكترونيّة،
- تأخّر إبرام الصفقة بالتفاوض المباشر مع وزارة العدل باعتبار التعقيدات الإجرائيّة مع الوكالة الوطنية للمصادقة الالكترونية وطول إجراءات إبرام الصفقة.

❖ **الهدف الاستراتيجي9-3: تطوير وترشيد أساليب العمل والخدمات:**

- **تقديم الهدف:** تمّ اختيار هذا الهدف قصد تحسين أداء الإدارة وجودة خدماتها باستعمال تقنيات حديثة ذات مردوديّة عالية وضمان استعمال التّجهيزات والبرمجيّات الإعلاميّة وصيانتها.

✓ **المؤشر 1.3.9: نسبة تعميم التطبيقات الإعلامية:**

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
المؤشر1.3.9: نسبة تعميم التطبيقات الإعلامية	%	27	50	35	50	%142.86	60	65

- تعريف المؤشّر: يهدف تعميم التطبيقات الإعلامية إلى التمكين من استغلال المنظومات والتراسل الإلكتروني للمعطيات وربط جميع هياكل الوزارة ببعضها البعض.

- طريقة احتساب المؤشّر: يقع احتساب المؤشّر بجمع عدد التطبيقات المستغلّة بكلّ الهياكل المستفيدة وقسمتها على مجموع التطبيقات المزمع استغلالها بكلّ الهياكل المعنية.
- **مصدر المعلومات:** المركز الوطني للإعلامية + الإدارة العامة للإعلامية + الإدارة العامة للمصالح المشتركة + الإدارات الجهوية لوزارة العدل.

تحليل الفارق المسجّل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشّر لسنة 2020:

- تبعا لانتشار جائحة كوفيد 19 ونظرا لإقرار منظومة المحاكمة عن بعد وتم تفعيلها بالتعاون مع الشركاء الدوليين وهو ما يفسّر تجاوز الإنجازات للتقديرات.
- تمّ إحراز تقدّم في مشروع رقمنة الأرشيف.
- تمّ إحراز تقدم نسبي في رقمنة المنظومة الجزائيّة
- بعض المنظومات تتطلّب تحيينا عاجلا على غرار منظومة "منقولات" حيث أنها لا تستجيب لتطور الخاصيات الفنية للمنقولات المعنية بالجرد والخصوصيات القطاعيّة.
- جلّ المنظومات المتوفّرة حاليّا تعود بصفة كلية للمركز الوطني للإعلامية.
- تمّ فتح إدارات جهوية جديدة لوزارة العدل دون تركيز المنظومات بها بصفة حينيّة نظرا لصعوبات تقنيّة أو ماليّة.

✓ 2.3.9: المعدل السنوي لاستهلاك الوقود لسيارة المصلحة:

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
المؤشـــر2.3.9: المعـــدّل السـنوي لاسـتهلاك الوقـود لسيّارة المصلحة	لتر	2575	2000	2380	1389.851	%171.24	2380	2360

*** تعليق فني مختصر:**

– تعريف المؤشّر: يهمّ هذا المؤشّر معدّل الاستهلاك السنوي للوقود من قبل سيارات المصلحة بالمصالح المركزية والجهوية للوزارة

– طريقة احتساب المؤشّر: المبلغ السنوي المستهلك / (عدد السيارات تحت الخدمة x سعر اللتر من الوقود)

– مصدر المعلومات: منظومة أدب، إدارة التّجهيز والإدارات الجهوية.

تحليل الفارق المسجّل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشّر لسنة 2020:

بلغت الإنجازات 1389.851 لتر مقارنة بالتقديرات التي تساوي 2380 لتر. ممّا يفسّر ارتفاع نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لتبلغ 171.24 %. هذا الارتفاع في نسبة الإنجاز يعكس الانخفاض في معدّل استهلاك الوقود لسنة 2020 ولا يمكن اعتماده كمقياس حقيقي نظرا للظروف الصحية التي تمرّ بها البلاد وتعطّل سير العمل بالمحاكم لأغلب فترات السّنة والانعدام النسبي للتنقلات.

✓ 3.3.9: نسبة الاستجابة لخدمات صيانة المعدات في الآجال:

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
المؤشـــر3.3.9: نســـبة الاستجابة لخدمات صيانة المعدات في الآجال	%			65	55	84.6	70	80

- تعريف المؤشّر: يتمثل المؤشر في قيس مدى استجابة الإدارة لطلبات الصيانة المتعلقة بالتجهيزات الإعلامية والإدارية لتقييم مدى توفر وسائل العمل خاصة في مستوى المحاكم.

- طريقة احتساب المؤشّر:عدد عمليات الصيانة المنجز/ العدد الجملي للطلبات الواردة.

- **مصدر المعلومات:** الإدارات الجهويّة – الإدارة العامة للإعلامية– الإدارة العامة للمصالح المشتركة.

تحليل الفارق المسجّل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشّر لسنة 2020 مع ضرورة بيان الأسباب:

لقد تمّ التعرّض لعدة صعوبات لتوفير الإحصائيّات المتعلّقة بهذا المؤشر وذلك لغياب تطبيقة إعلامية لمتابعة عمليات الصيانة وتقييمها إضافة إلى اختلاف طريقة متابعة عمليات الصيانة من إدارة إلى أخرى وارتباطها في أغلب الأحيان بمسدي الخدمات والمزوّدين.

لذلك يقترح التخلّي عن هذا المؤشر إلى حين توفير الآليات العلمية والتقنية التي تمكّن رؤساء البرامج الفرعية من التحكّم في العناصر المكوّنة لهذا المؤشر الهام.

*** تحليل وتفسير مدى تحقيق الهدف (بالاعتماد على نتائج مجموع المؤشّرات الخاصّة به):**

لئن يعتبر المؤشّر المتمثل في "نسبة الاستجابة لخدمات صيانة المعدات في الآجال" هاما خاصة في مستوى توفير وسائل العمل بالمحاكم، حيث يدفع رؤساء البرامج الفرعيّة للتدخل في أفضل الآجال لصيانة المعدات والتجهيزات لضمان سير عمل مرضي، إلاّ أن تحقّقه مرتبط بتوفّر عدّة عوامل نذكر من بينها: طول إجراءات الاستشارات، ارتباط آجال الاستجابة الفعلية لطلبات الصيانة بآجال الصيانة التي يستغرقها المزوّد، توفّر الاعتمادات، توفّر قطع الغيار ...

ديوان مساكن القضاة وأعوان وزارة العدل

فاعل عمومى متدخّل فى برنامج القيادة والمساندة

- **الهدف: تدعيم الرصيد العقاري المعد للأكرية:**

✓ **المؤشر: نسبة إشغال المساكن المعدة للأكرية:**

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
المؤشـــر : نســـبة إشـــغال المساكن المعدة للأكرية	%	98	97.14	98	99.5	101.5%	97	97

*** تعليق فني مختصر:**

– تعريف المؤشّر: نسبة إشغال المساكن المعدة للكراء

– طريقة احتساب المؤشّر:

مداخيل الكراء المحققة/ المداخيل الموافقة للاستغلال الكامل للرصيد المعد للكراء

– مصدر المعلومات: – مصلحة متابعة الأكرية

– مصلحة المحاسبة

– مصلحة مراقبة التصرف

تحليل الفارق المسجّل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشّر لسنة 2020: بلغت نسبة إشغال الرصيد العقاري المعد للكراء المنجزة خلال سنة 2020

بـــ99.5% ، مما يمكن من تحقيق نسبة إنجاز بـــ101.5% مقارنة بالنسبة المستهدفة والتقديرات المحددة بـــ98%، وتعتبر هذه النسبة مقبولة عموما والتي تأخذ بعين الاعتبار المدة المستوجبة لإعادة كراء المساكن عند كل شغور وحرص مصالح الديوان على الاستغلال الأمثل للرصيد المتوفر وذلك بتحسيس منظوري الديوان لتسويغ العقارات الشاغرة والإسراع في إتمام إجراءا التسويغ.

2- تقديم لتنفيذ ميزانية برنامج القيادة والمساندة:

جدول عدد7:

تنفيذ ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيـــــان النفقات		تقديرات 2020	إنجازات 2020	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
		ق.م التكميلي (1)	(2)	المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	20662	20651	11	99.95
	اعتمادات الدفع	20662	19921	741	96.41
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	12622	12555	67	99.47
	اعتمادات الدفع	12622	11676	945	92.51
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	6809	6717	92	98.66
	اعتمادات الدفع	6809	6717	92	98.66
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	52870	10741	42129	20.32
	اعتمادات الدفع	6550	6137	413	93.69
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	0			
	اعتمادات الدفع	0			
المجموع	اعتمادات التعهد	**92963**	**50664**	**42299**	**54.50**
	اعتمادات الدفع	**46643**	**44451**	**2191**	**95.30**

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

تمّ صرف مبلغ جملي قدره 44451 ألف دينار من جملة 46643 ألف دينار أي بقيمة95.30%. وذلك رغم الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد نتيجة جائحة كوفيد19 التي أثرت سلبا على بعض الشراءات والاستثمارات على إثر الحجر الصحي الشامل لمدة أكثر من شهرين. في حين لم تتجاوز إنجازات إعتمادات التعهد الخاصة بنفقات الاستثمار20,3% لتعطل المشاريع المرسمة سابقا على مستوى الإدارات الجهوية للتجهيز.

جدول عدد8:

تنفيذ ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات:

التوزيع حسب البرامج الفرعية والأنشطة

(اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرامج الفرعية	بيـــان الأنشطة	تقديرات 2020 ق. م الأصلي	تقديرات 2020 ق. م التكميلي (1)	إنجازات 2020 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات		نسبة الإنجاز% (2)/ (1)
					المبلغ (2) – (1)		
البرنامج الفرعي 1 القيادة والمساندة المركزية	نشاط عدد 1: القيادة والدعم	18682	18709	17689	1020		%94.55
	نشـــاط عـــدد 2: التصـــرّف والتـــدخّل فـــي الميـــدان الاجتماعي في الموارد البشرية	13820	19101	18360	741		%96.12
البرنامج الفرعي2 المساندة والدعم الجهوي	نشاط عدد 1: الدعم والمساندة الجهوية	12140	8833	8402	431		%95.12
	المجموع	44643	46643	44451	2192		%95.30

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

3- التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء

عنوان المؤشّر	الإشكاليات والنقائص	المقترحات لتدارك الإشكاليات
المؤشـــر 1.1.9: نســـبة دقـــة توقعات كتلة الأجور	– ارتبـــاط الزيـــادات فـــي الأجـــــور بالشـــــركاء الاجتماعيين	
المؤشر 1.2.9: نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج	تعدّد المتدخّلين / ارتباط تحقيق الأهداف باستقرار السياسات العامة ووضوحها/ ارتباط تحقيق بعض الأهداف بالمجلس الأعلى للقضاء والهيآت ذات العلاقة	– مراجعة الأمر الذي يضبط المشاريع ذات الصبغة الجهويّة – مزيد تبسيط الإجراءات الإدارية
المؤشر 2.2.9: نسبة الرد على مطالب النفاذ إلى المعلومة		
المؤشر 3.2.9: تطور إنتاج البحوث والدراسات والمؤلفات	– محدودية الموارد المتاحة – تعقيد الإجراءات	– الترفيع في ميزانية مركز الدراسات – تبسيط إجراءات الصفقات بالتفاوض المباشر
المؤشر1.3.9: نسبة تعميم التطبيقات الإعلامية	– عدم قدرة الـــوزارة علـــى مجـــــاراة نســـــق التطـــــور التكنولـــــوجي نظـــرا لتعقيـــد الإجراءات وتعدد المتدخّلين – خصوصية قطاع العدل والسجون والإصلاح	– عقد اتفاقية مع المركز الوطني للإعلامية – توفير التجهيزات للأعوان المعنيين وتركيز المنظومات – جرد المنقولات والمخزون (تطبيقات التصرّف في المخزون والتصرّف في المنقولات) – القيام بدورات تكوينية في استغلال المنظومات وتحسيس الأعوان بأهمية المنظومات ودورها في تطوير أساليب العمل
المؤشر2.3.9: المعدّل السنوي لاستهلاك الوقود لسيّارة المصلحة		
المؤشر3.3.9: نسبة الإستجابة لخدمات صيانة المعدات في الآجال	– صعوبة في توحيد إجراءات الصيانة	تصميم تطبيقة إعلامية

نسبة إشغال المساكن المعدة للكراء	– التقليص من مدة الشغور	–دعم الإمكانيات البشرية والمادية بالديوان
	– ضعف الرصيد العقاري المعد للكراء (208 مسكنا حاليا)	–تعيين تمثيلية قارة بمختلف الجهات للتسريع في تسويغ المساكن الشاغرة
		–الترفيع في المبالغ المخصصة لتنمية وتعزيز الرصيد العقاري ضمن الإعتمادات المرصودة من الدولة لإنجاز مساكن جديدة خاصة بالمناطق التي لا يملك الديوان بها عقارات كمقر ولاية نابل ولتعزيز الرصيد المتوفر.
	– حالة الرصيد العقاري المتوفر.	–الترفيع في الاعتمادات المخصصة لإتمام عمليات الصيانة والتعهد.